



المساعدة الفنية للحماية الاجتماعية الشاملة

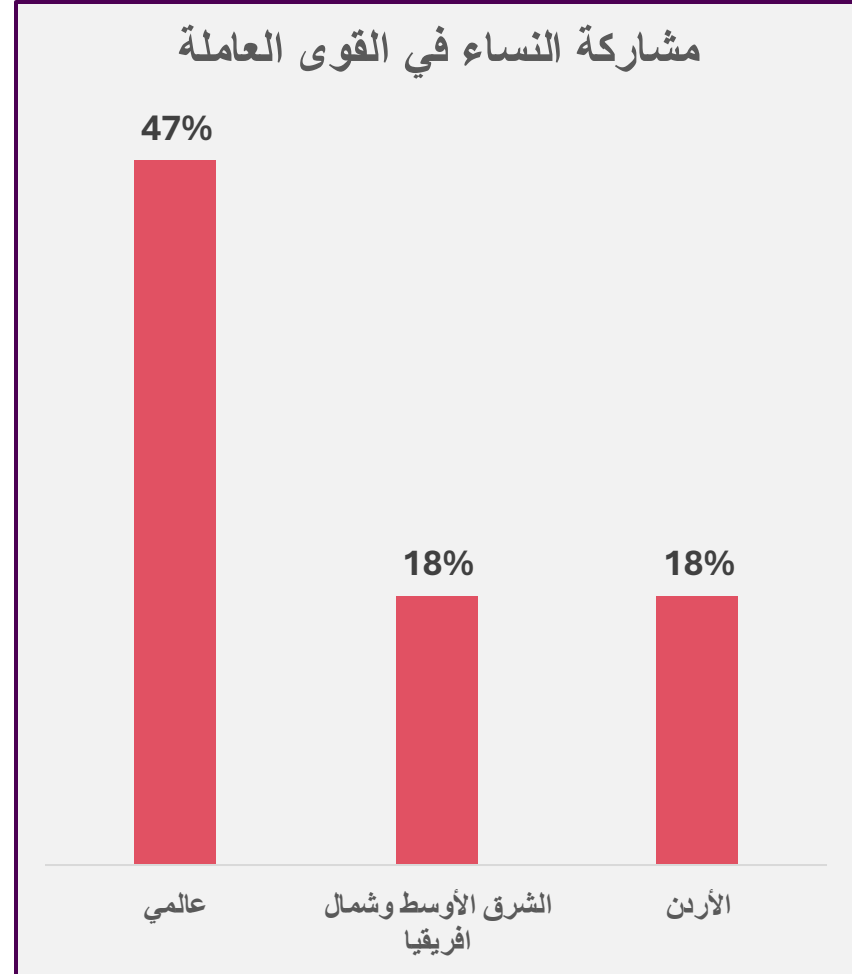
تقييم العائد على الاستثمار في خدمات رعاية الأطفال

3 سبتمبر / أيلول 2025



السياق في الأردن - انخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة والفجوات في خدمات رعاية الأطفال

- تبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الأردن حوالي **17.6%** فقط، وهي من بين الأدنى عالمياً (مقارنة بمتوسط **18%** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوالي **48%** عالمياً).
- يُعد غياب خدمات رعاية الأطفال عائقاً رئيسياً: إذ تشير **56%** من النساء الأردنيات اللواتي لديهن أطفال صغار إلى أن المسؤوليات الأسرية هي السبب وراء عدم قدرتهن على العمل (البنك الدولي، 2023).
- يوجد حوالي **1.5 مليون** طفل دون سن الخامسة في الأردن، إلا أن الحضانات المرخصة لا تخدم سوى **أقل من 3%** منهم.
- تقوم النساء بحوالي **80%** من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وغالباً ما تقضي الأمهات ما بين **7 و9 ساعات يومياً** في رعاية الأطفال، بينما تواجه الأمهات العاملات ما يُعرف بـ"الدوام المزدوج" الذي يمتد إلى حوالي **12-14** ساعة يومياً.



"عقوبة الأمومة" والعوائق أمام عمل النساء

- تُظهر الدراسات على المستوى العالمي أنّ أصحاب العمل **أقلّ استعدادًا لتوظيف الأمهات**، وغالبًا ما يعرضون عليهنّ رواتب أدنى بسبب مسؤوليات الرعاية.
- في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تزيد **محدودية خدمات رعاية الأطفال وقلة سياسات دعم الأسرة** من حدة العقبات المهنية المرتبطة بالأمومة.
- غالبًا ما **تتسحب النساء كليًا من سوق العمل أو يبحثن فقط عن وظائف آمنة في القطاع العام** بعد الإنجاب. أما في القطاع الخاص، فقلة قليلة يقبلنّ وظائف تفتقر إلى المرونة أو الأمان الوظيفي - وكثيرات يفضلن عدم العمل إطلاقًا على العمل في ظروف غير داعمة.
- كما أن التوقعات الثقافية تفضّل بشدّة أن تبقى **النساء مقدّمات رعاية في المنزل**. وتبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **حوالي 18%** فقط، مقابل **70%** للرجال. وتستمر الأعراف التقليدية والوصمة المرتبطة برعاية الأطفال خارج إطار الأسرة في كبح توظيف النساء.



الزخم السياسي في الأردن - الجهود الأخيرة والعوائق المتبقية

أصبح قادة الأردن ينظرون بشكل متزايد إلى رعاية الأطفال باعتبارها من البنى التحتية الأساسية، لا مجرد قضية خاصة.

- في أبريل/نيسان 2024، أصدر المجلس الوطني لشؤون الأسرة (بدعم من اللجنة الدولية للإغاثة) مسودة سياسة وطنية لرعاية الأطفال تهدف إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات من خلال المنح والدعم المالي، وتحسين معايير الجودة، والتخفيف من عبء الرعاية الملقى على النساء.

أولوية حكومية

- يتمشى توسيع خدمات رعاية الأطفال مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي والإصلاحات الأخيرة (مثل تمديد إجازة الأمومة) لتعزيز مشاركة النساء الاقتصادية.

استراتيجية وطنية

- توجد قوانين تنظّم ذلك (مثل المادة 72 من قانون العمل، التي تُلزم أصحاب العمل بتوفير خدمات رعاية الأطفال في أماكن العمل التي يتجاوز حجمها حدًا معينًا).

التنفيذ

بالرغم من هذا الزخم، لا تزال خدمات رعاية الأطفال الرسمية غير ميسورة التكلفة بالنسبة للكثيرين. كما أن توافرها غير متوازن بين مختلف المناطق.

• تقييم العائد على الاستثمار من توسيع خدمات رعاية الأطفال:

قياس **العائد على الاستثمار الناتج عن توسيع خدمات تعليم ورعاية الطفولة المبكرة** للأطفال من عمر 0 إلى 5 سنوات في الأردن – سواء من حيث المنافع الاقتصادية للمجتمع أو المنافع المالية للحكومة.

ما هي المنافع والتكاليف المترتبة على توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال في الأردن؟

• مقارنة نماذج التنفيذ:

تقييم ومقارنة النماذج البديلة لتوسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال – **وخصوصًا مقارنة الدعم على جانب الطلب (عبر القسائم) مقابل مقارنة ما تقدمه الحكومة من جانب العرض (المراكز العامة)** – لمعرفة أيهما يحقق قيمة أفضل مقابل المال في السياق الأردني.

أي نموذج توسعة يحقق عائداً أفضل على الاستثمار – القسائم أم المراكز العامة؟

• توجيه تصميم السياسات:

تحديد النموذج **والخصائص البرمجية التي تعظم الأثر**، وتقديم خارطة طريق مصممة خصيصًا للأردن لتحويل رعاية الأطفال من فكرة سياساتية إلى واقع ملموس.

كيف تتغير النتائج ووفقًا للافتراضات المختلفة؟

الأدلة العالمية – رعاية الأطفال كاستثمار عالي العائد

إن توسيع خدمات رعاية الأطفال يعزز التوظيف (خصوصًا للنساء) ويزيد الناتج المحلي الإجمالي، وغالبًا ما "يمول نفسه جزئيًا" من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.

الأردن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022)

- الإنفاق على رعاية الأطفال يتفوق على الإنفاق المماثل على قطاع البناء من حيث توليد فرص العمل، كما يساعد في تضيق فجوة التوظيف بين الجنسين.

الأردن

البنك الدولي (2023)

- إذا أصبحت رعاية الأطفال في متناول الجميع، فإن مشاركة النساء في القوى العاملة سترتفع بحوالي 2.5 نقطة مئوية. وإذا كانت الرعاية مجانية، فقد ترتفع بنسبة 6-7 نقاط مئوية – أي ما يعادل دخول عشرات الآلاف من النساء الأردنيات إلى سوق العمل.

عالميًا

منظمة العمل الدولية (2022)

- الإنفاق الإضافي بنسبة 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي على رعاية الأطفال يمكن أن يولد ملايين الوظائف الجديدة ويعزز النمو الاقتصادي.
- في المتوسط، يُسترد حوالي 27% من الإنفاق على رعاية الأطفال فورًا عبر زيادة الإيرادات الضريبية (وقد تصل النسبة إلى 36% في الاقتصادات التي تتميز بمستويات أعلى من التوظيف النظامي).

• أول تحليل للعائد على الاستثمار في رعاية الأطفال في الأردن:

تُعدّ هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تقدّم مقاييس واضحة للعائد على الاستثمار (معدلات التكلفة والمنفعة الاجتماعية والمالية)، ما يمنح صانعي القرار أرقامًا ملموسة حول "الأموال المُستثمرة مقابل الأموال المُستردة".

• مقارنة مباشرة بين النماذج:

تقارن الدراسة بشكل صريح بين **مقاربة الدعم على جانب الطلب وبين إنشاء المراكز العامة**، مع احتساب جميع التكاليف، لمعرفة أي نموذج يقدّم قيمة أكبر للأردن.

• تنفيذ تدريجي وسيناريوهات واقعية:

بدلاً من افتراض عملية تنفيذ فورية وشاملة، تستكشف الدراسة سيناريوهات **التوسع التدريجي** (مثل البدء باستهداف محدد ثم التوسعة). ويعكس ذلك الطريقة التي تُطبّق بها السياسات فعلياً - أي عبر التجريب ثم التوسعة.

• بيانات وسياق خاص بالأردن:

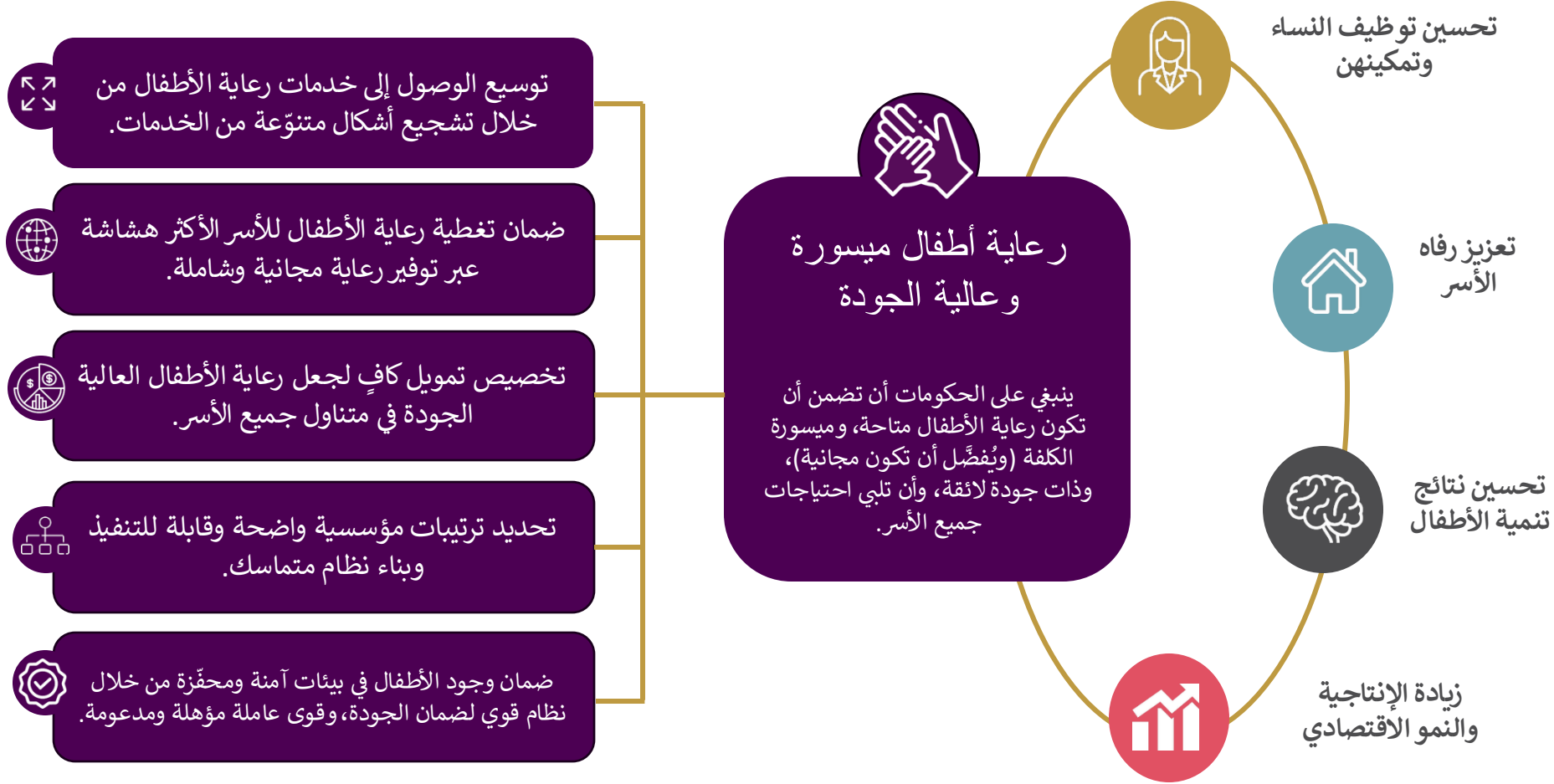
تمت **ملاءمة النموذج باستخدام بيانات الأردن** - إذ استخدمت الدراسة بيانات المسوح الوطنية حول استجابات النساء لفرص التوظيف، وتقديرات محلية للتكاليف من أصحاب المصلحة، ومواءمة الافتراضات مع الخصوصيات الديموغرافية والسياساتية للأردن.

استعراض توفير خدمات رعاية الأطفال من خلال "مُعِين الرعاية"



الأهداف السياساتية لتحسين الوصول إلى خدمات رعاية أطفال ميسورة التكلفة وعالية الجودة

الأهداف السياساتية:



المنهجية - إطار تحليل التكلفة-المنفعة

- تعتمد الدراسة **تحليل التكلفة-المنفعة** على مدى 18 سنة لتقييم توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال.
- تتوقع الدراسة التكاليف والمنافع المستقبلية وتحتسب قيمتها الحالية بعد الخصم (باستخدام **معدل خصم 7%**) بهدف احتساب العائد.
- المؤشر الأساسي المعتمد في الدراسة هو **معدل المنفعة إلى التكلفة**، أي نسبة المنافع بالقيمة الحالية إلى التكاليف. وتشير قيمة **معدل المنفعة إلى التكلفة التي تزيد عن 1** إلى وجود عوائد إيجابية.
- **عدستان لقياس العائد على الاستثمار:**
 - **المنظور المجتمعي:** يشمل جميع المنافع الاقتصادية للأردن مقارنة بإجمالي تكاليف البرنامج - ما يعكس صافي المكاسب للاقتصاد/المجتمع.
 - **المنظور المالي:** يشمل زيادة إيرادات الحكومة (الضرائب، الضمان الاجتماعي) مقابل نفقات الحكومة - ما يعكس الأثر على الموازنة العامة.

السيناريو 1: قسمة أساسية

برنامج قسائم رعاية أطفال شامل مفتوح لجميع الأمهات اللواتي لديهن أطفال دون سن المدرسة.

تقدّم الحكومة دعمًا (قسمة) عن كل طفل يمكن استخدامها لدى مقدّمي خدمات رعاية أطفال مرخصين.

تتوسع التغطية تدريجيًا، لكن الأهم أنّ الحكومة تتحمل الكلفة فقط عندما يُسجّل الطفل فعليًا (أي لا توجد تكاليف إنشائية مسبقة) وتتضمّن الأم إلى سوق العمل.

نفترض سلوكًا موحدًا: في المعدل، تستخدم نسبة معيّنة من الأمهات القسمة (اعتمادًا على مشاركة النساء غير المتزوجات في القوى العاملة كميّار) وتبحث عن عمل، بغض النظر عن عمر الطفل. وهذا يوفر أساسًا للمقارنة.

السيناريو 2: قسمة موجهة بحسب العمر

نموذج قائم على جانب الطلب مشابه للسيناريو الأول، لكن يأخذ في الاعتبار معدلات استخدام مختلفة بحسب عمر الطفل وافتراسات مرتبطة بذلك.

فالأمهات اللواتي لديهن أطفال أكبر سنًا في مرحلة ما قبل المدرسة يكتن أكثر ميلاً لاستخدام خدمات الرعاية والعودة إلى العمل مقارنة بالأمهات اللواتي لديهن رضع (وهو ما يعكس الأعراف الاجتماعية واستعداد الأطفال)، كما أن ذلك يساهم في استدامة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة.

تبقى القسمة متاحة للجميع، لكن فعليًا تستخدمها الأمهات بشكل أكبر لأطفال أعمارهم 3-4 سنوات في البداية.

يمكن اعتبار هذا السيناريو بمثابة قسمة تدريجية أو موجهة - تركز أولاً على الفئات العمرية ذات الأثر الأعلى.

السيناريو 3: نموذج المراكز العامة

مقاربة عامة بالكامل، قائمة على جانب العرض. حيث تقوم الحكومة بإنشاء المراكز وتوظيف الكوادر وتشغيلها (أو تمويل تشغيلها بشكل كامل) لتوفير رعاية مجانية للأطفال.

نفترض أن القدرة الاستيعابية تتوسع تدريجيًا (لا يتم بناء جميع المراكز دفعة واحدة، بل تفتتح على مدى عدة سنوات).

وبما أنّ الخدمة مجانية، نفترض معدلات استخدام أعلى (حواجز أقل أمام الأهل)، وفق نمط مشابه للسيناريو الثاني من حيث اختلاف الإقبال بحسب العمر. لكن تحسب التكاليف على أساس القدرة الاستيعابية المنشأة الكاملة سواء امتلأت المقاعد أم لا.

يتميز هذا النموذج بارتفاع كلفة الاستثمار الأولية (البنية التحتية والتوظيف) إضافة إلى التكاليف التشغيلية المستمرة.

الافتراضات الرئيسية في النمذجة (جميع السيناريوهات)

• التوسيع التدريجي:

تفترض الدراسة أنّ أيّاً من هذه السيناريوهات لا يحقق تغطية كاملة بشكل فوري. **فالقسائم يمكن أن تتوسع بوتيرة أسرع** (بحكم شمولية الأهلية، مع نمو الإقبال تدريجياً ومع زيادة الوعي وتوسّع نطاق العرض)، في حين أنّ المراكز العامة تتوسع بوتيرة أبطأ (بسبب البناء التدريجي بحسب الفئات العمرية).

• استمرارية الأمهات في سوق العمل:

أحد الافتراضات الحاسمة هو أنّ العديد من الأمهات اللواتي يحصلن على وظائف **يوصلن العمل** حتى بعد أن يتجاوز أطفالهنّ سن البرنامج.

• خلق فرص العمل والمضاعفات الاقتصادية:

جميع السيناريوهات تؤدي إلى خلق **وظائف مباشرة (معلّقات رعاية أطفال، مساعدون، موظفو المراكز)**، كما يتم **احتساب الوظائف غير المباشرة والمحفزة** أيضاً من خلال المضاعف الاقتصادي.

• عدم فقدان وظائف:

تفترض الدراسة أنّ **الوظائف الجديدة الناشئة** (سواء وظائف الأمهات أو وظائف الرعاية) يتم شغلها من قبل أشخاص عاطلين عن العمل حالياً أو من العمالة الناقصة، أي **من خارج سوق العمل النظامي**.

مسار الأثر – كيف تُؤدّ رعاية الأطفال المنافع (مفاهيمياً)

- برنامج/دعم رعاية الأطفال ← تحرير وقت الأمهات
- المزيد من النساء في سوق العمل ← ارتفاع مداخيل الأسر
- زيادة الدخل ← إيرادات مالية
- وظائف في قطاع رعاية الأطفال ← توظيف مباشر
- آثار غير مباشرة ← مكاسب اقتصادية إضافية

انظر المرفق للاطلاع على الجداول التفصيلية، بما في ذلك:

- الفئات الرئيسية للمنافع والتكاليف في برنامج رعاية الأطفال.
- الافتراضات الموحدة للسيناريوهات.
- المدخلات الأساسية للنموذج، ووصفها، ومصادر البيانات.

النتائج الرئيسية للعائد على الاستثمار - معدلات المنفعة إلى التكلفة

القسائم تحقق
عوائد مرتفعة
جداً

القسيمة الأساسية:

معدل المنفعة إلى التكلفة المجتمعي = 6.9،
معدل المنفعة إلى التكلفة المالي = 2.2.
(كل 1 دينار يُنفق يحقق حوالي 6.9 دنانير
من المنافع الاقتصادية ونحو 2.2 دينار تعود
كإيرادات ضريبية/ضمان اجتماعي).

القسيمة الموجهة بحسب العمر:

معدل المنفعة إلى التكلفة المجتمعي =
8.1، معدل المنفعة إلى التكلفة المالي =
2.5. (نتائج أقوى - إذ إن استهداف
المستخدمات المحتملات يرفع العوائد: حوالي
8 دنانير منفعة مقابل كل 1 دينار تكلفة،
ونحو 2.5 دينار إيرادات مقابل كل 1 دينار
تكلفة).

تقديم الخدمات
العامة يحقق
معدلاً متواضعاً
من المنفعة إلى
التكلفة

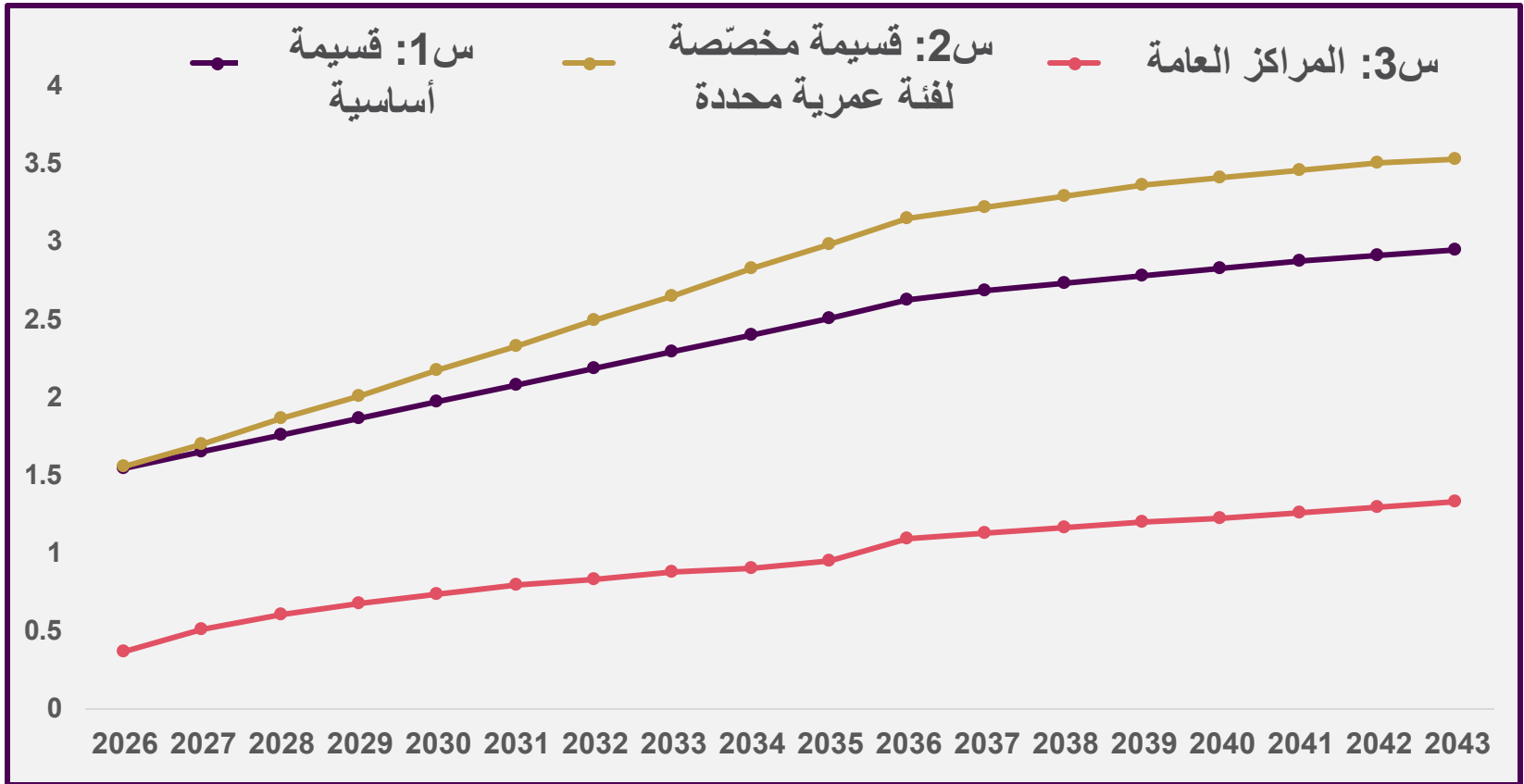
المراكز العامة:

معدل المنفعة إلى التكلفة المجتمعي =
2.7. معدل المنفعة إلى التكلفة المالي =
0.9-1.0 (أقل قليلاً من 1). (أي حوالي
2.7 دينار منفعة اقتصادية مقابل كل 1
دينار يُنفق، لكن معدل المنفعة إلى التكلفة
المالي > 1 ، ما يعني أنّ الحكومة لا تسترد
كامل تكاليفها عبر الإيرادات الضريبية وحدها
بالقيمة الحالية).

تتفوق القسائم بدرجة كبيرة على النموذج العام من حيث العوائد
المجتمعية والمالية على حدٍ سواء. فعلى سبيل المثال، كل دينار
يُستثمر عبر القسائم يحقق أثراً مالياً يزيد بأكثر من الضعف مقارنة
بكل دينار يُستثمر في الرعاية العامة للأطفال، ويحقق أثراً اقتصادياً
أكبر بنحو ضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

القسائم = استرداد شبه فوري

النموذج العام = نقطة تعادل متأخرة

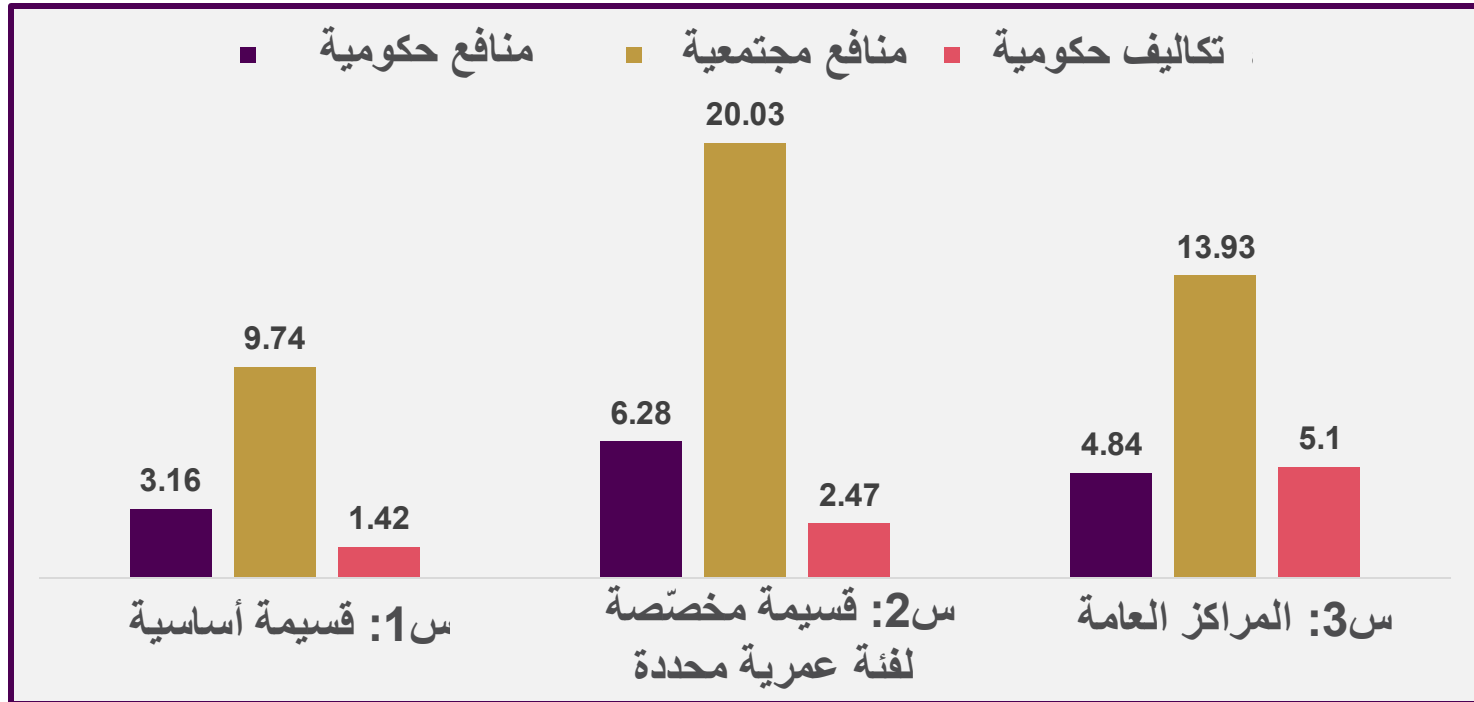


القيمة الحالية للمنافع والتكاليف (إجمالي 18 سنة)

القسيمة الأساسية (السيناريو 1): تكلفة تقدر بحوالي 1.4 مليار دينار أردني، وتولد حوالي 9.7 مليارات دينار من المنافع الاجتماعية-الاقتصادية الإجمالية، وحوالي 3.2 مليارات دينار من الإيرادات المالية (ضرائب + اشتراكات الضمان الاجتماعي).

القسيمة الموجهة بحسب العمر (السيناريو 2): تكلفة تقدر بحوالي 2.5 مليار دينار، وتحقق حوالي 20.0 مليار دينار من المنافع المجتمعية، وحوالي 6.3 مليارات دينار من الإيرادات المالية.

المراكز العامة (السيناريو 3): تكلفة تقدر بحوالي 5.1 مليارات دينار، وتولد حوالي 13.9 مليار دينار من المنافع المجتمعية، وحوالي 4.8 مليارات دينار من الإيرادات المالية.



تحليل الحساسية – اختبار متانة العائد على الاستثمار

• عدم اليقين بشأن معدلات الاستخدام:

إذا استخدم عدد أقل بكثير من الأمهات خدمات رعاية الأطفال مقارنة بالتوقعات، فإن **نماذج القسائم تكيف تلقائيًا** مع ذلك – تُدفع قسائم أقل، ما يعني كلفة أقل وكذلك منفعة أقل، لكن معدل المنفعة إلى التكلفة يبقى مرتفعًا.

• نتائج التوظيف:

إذا وجد، على سبيل المثال، 50% فقط من الأمهات اللواتي يبحثن عن عمل وظائف فعلية (مقابل افتراض أساسي يقارب 70-80%)، فإن **نماذج القسائم تظل فوق مستوى التعادل المالي**.

• ارتفاع تكاليف البرنامج:

زيادة قيمة القسيمة بدرجة كبيرة (مثلًا من حوالي 50 دينارًا إلى 100 دينار للطفل) تقلل العائد على الاستثمار بطبيعة الحال، لكن حتى مع مضاعفة التكلفة **تبقى برامج القسائم فوق مستوى التعادل**. أما الزيادة المتواضعة بنسبة 25% في التكاليف التشغيلية العامة (مثل ارتفاع تكاليف البناء أو الرواتب) فتؤدي إلى **خفض معدل المنفعة إلى التكلفة (المجتمعي والمالي) في النموذج العام** – ما يجعله غير مجدٍ اقتصاديًا.

• افتراضات الإيرادات الضريبية:

في حالة افتراض سيناريو مالي أضعف – مثل عدم احتساب اشتراكات الضمان الاجتماعي (والاعتماد فقط على ضريبة الدخل)، فإن **معدلات المنفعة إلى التكلفة المالية لنماذج القسائم تنخفض لكنها تبقى أعلى من 1**.

تقديرات منافع متحفظة

افتراضات تتعلق بقدرة سوق العمل
على الاستيعاب

غياب آثار التوازن العام

بيئة السياسات المالية

أفق زمني ومعدل خصم على مدى
18 عامًا

عدم اليقين بشأن البيانات

لماذا تتفوق القسائم على تقديم الخدمات العامة

• لا تُنفق القسائم الأموال إلا عند تقديم الخدمة فعلياً (تسجيل الطفل).

كفاءة الدفع مقابل الاستخدام

• يمكن أن تتوسع الإعانات القائمة على جانب الطلب بسرعة من خلال الاستفادة من مقدمي الخدمات الخاصين والمجتمعيين القائمين. إذ تتدفق الأموال إلي حيث تختار العائلات تسجيل أطفالها، ما يسمح للنظام بالنمو بشكل عضوي استجابة للاحتياجات.

قدرة أسرع على التوسيع والمرونة

• تتفادى القسائم النفقات الرأسمالية الكبيرة والالتزامات الدائمة الناجمة عن توظيف الكوادر من قبل الدولة.

تكاليف ثابتة وأعباء إدارية أقل

• في نظام القسائم، لدى مقدمي الخدمة حافز لجذب الأهالي وإرضائهم (من أجل الحصول على الزبائن الذين يستخدمون القسائم)، ما قد يشجع على تحسين الجودة والابتكار (في ظل وجود تنظيم جيد). ويقتصر دور الحكومة على وضع المعايير وضمان الالتزام بها، وليس تشغيل الخدمات مباشرة.

اتساق الحوافز

• بما أنّ القسائم تتوسع مع الطلب، فهي أكثر قدرة على التعامل مع عدم اليقين. فإذا كان الإقبال منخفضاً، ينكمش البرنامج تلقائياً (ما يوفر المال)؛ وإذا كان الإقبال مرتفعاً، يتوسع (محققاً مزيداً من المنافع).

المرونة في مواجهة التغيرات الواقعية

الانعكاسات السياساتية - البدء باستراتيجية قائمة على جانب الطلب (القوائم)

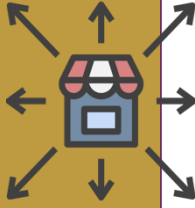
- **إعطاء الأولوية للقوائم في التوسع:**
تشير الأدلة بقوة إلى أنّ على الأردن أن يقود عملية توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال عبر **برنامج قوائم/إعانات (تمويل قائم على جانب الطلب)** باعتباره الاستراتيجية الأساسية.
- **التركيز على مكاسب سريعة:**
تنفيذ برنامج قوائم موجّه بحسب العمر أو فئات أخرى في **البداية لتعزيز سرعة الإقبال المبكر وتعظيم العائد على الاستثمار.**
- **استخدام القوائم كخيار أساسي، والمراكز العامة كخيار رديف:**
يمكن أن تلعب المراكز العامة أو تلك التي تديرها المنظمات غير الحكومية دوراً استراتيجياً في **المناطق المحرومة، لضمان العدالة.**
- **الاندماج مع المبادرات القائمة:**
تصميم برنامج القوائم بحيث يكون متيناً (إعانة كافية، وشروط أهلية واسعة) وربطه بجهود قائمة مثل تطبيق المادة 72 (على سبيل المثال: **يمكن لأصحاب العمل قبول القوائم في حضانات أماكن العمل**).
- **المبررات لصانعي السياسات:**
البدء ببرنامج قائم على جانب الطلب يعني **توظيف عدد أكبر من النساء بسرعة أكبر، ومشاركة أوسع للقطاع الخاص، ودورة مالية مكتفية ذاتياً** (حيث تساعد الضرائب المتأتية من الأمهات العاملات في تمويل البرنامج).

توصيات تصميم برنامج قسائم عالي الأثر

- **جعله سهل الاستخدام وواسع النطاق:**
يجب أن يكون برنامج القسائم **بسيطاً بحيث يسهل الوصول إليه، وأقرب ما يمكن إلى الشمولية** ضمن الفئة العمرية المستهدفة.
- **إعانة كافية وتنظيم للرسوم:**
ينبغي أن تكون **قيمة القسيمة مرتفعة بما يكفي لجعل رعاية الأطفال في متناول** الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما يجب وضع حدود قصوى أو إرشادات للرسوم تُطبَّق على مقدّمي الخدمات الذين يقبلون القسائم.
- **ضمان الجودة عبر معايير قوية:**
وضع معايير صارمة لجودة رعاية الأطفال وتطبيقها، بما يشمل نسبة المربّيات إلى الأطفال، ومؤهلات ومتطلبات تدريب المربّيات، وبروتوكولات الصحة والسلامة، ونظام تفتيش ورقابة فعّال.
- **دعم توسيع نطاق العرض، خصوصاً في المناطق المحرومة:**
بينما تعمل القسائم على تحفيز الطلب، ينبغي على الحكومة **في الوقت ذاته دعم نمو مقدّمي خدمات رعاية الأطفال** لتلبية هذا الطلب المتزايد.

تراجع الجودة نتيجة التوسع السريع:

قد يؤدي التوسع السريع في خدمات رعاية الأطفال إلى **انتشار مزودين دون المستوى** يسعون إلى تحقيق الربح السريع، أو إلى إرهاق نظام التفتيش والرقابة، ما قد يزيد من خطر وقوع حوادث تتسبب بتقويض الثقة.



المقاومة الثقافية وضعف الإقبال الأولي:

هناك خطر في أن بعض الأسر (خاصة في المناطق المحافظة) **قد تتردد في استخدام خدمات رعاية الأطفال الرسمية** بالرغم من تقديم إعانات، ما يحدّ من نطاق البرنامج.



استدامة التمويل:

ثمة خطر أن **تؤدي القيود المالية إلى تقويض التمويل** بعد السنوات الأولى، خصوصًا إذا لم تظهر الفوائد المالية (بالرغم من إيجابيتها) فورًا في بنود الموازنة.



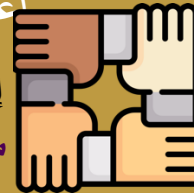
القدرة الإدارية ومخاطر الاحتياط:

يُعدّ تنفيذ نظام القسائم معقدًا إداريًا - **مع وجود مخاطر مثل تأخير الدفعات، أو سوء الاستخدام** (مثل التواطؤ بين الأهل والمزودين للمطالبة بالقسائم من دون تقديم الخدمة فعليًا).



اعتبارات العدالة والشمول:

إذا لم يُصمّم البرنامج بعناية، فقد **تستفيد بعض الفئات أكثر من غيرها** (مثل سكان المدن على حساب الريف، أو الأسر الميسورة التي تستطيع إيجاد وظائف بسهولة أكبر، بينما تُستثنى الفئات الأشد فقرًا).



إجراءات لتعظيم الأثر وتعزيز الشمول

- **ربط رعاية الأطفال بفرص العمل:**
تتيح رعاية الأطفال للأمهات البحث عن عمل، لكن قد يظل الكثير منهن بحاجة إلى دعم إضافي لإيجاد وظائف مناسبة.
- **تشجيع خيارات العمل المرن وبدوام جزئي:**
حث أصحاب العمل (عبر حوافز أو حملات توعية) على توفير ترتيبات عمل صديقة للأمهات.
- **حملات التوعية العامة وتغيير الأعراف:**
يمكن أن تعيق المواقف الثقافية الاستفادة من الخدمات. لذا، ينبغي أن تتضمن الحملات رسائل تشجع على تقاسم المسؤولية بين الوالدين - مثل الترويج لإجازة الأبوة ومشاركة الآباء في إيصال الأطفال إلى مراكز الرعاية.
- **التمويل المستدام والمأسسة:**
مع إثبات البرنامج جدواه، يجب ضمان إدماجه في الموازنة وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل كعنصر دائم (وليس كمشروع تجريبي مؤقت).
- **الانسجام مع الاستراتيجيات الوطنية:**
إدراج وتكامل توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال ضمن أجندات التنمية الأوسع في الأردن - مثل رؤية التحديث الاقتصادي، ومبادرات تمكين المرأة اقتصاديًا، وخطط تطوير رأس المال البشري.

شكرا!